جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراســـات العليـــا
قسم القانون

المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية
دراسة مقارنة

رسالة تقدم بها الطالب

مضر غني عبد عون

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

الأستاذ المشرف

الدكتور محمد عبد المحسن سعدون

جامعة الفرات الاوسط

١٤٤٣ هـ **٢٠٢٢ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء الآية (٢٩)

الإهداء

إلى . . . من علمني الصبر والنجـــاح . . . أبي

إلى من عانت و تحملت الكثير من الصعاب . .أمي الغالية

إلى رفقاء العمر أخوتي وأخواتي وأبنائي الأعزاء

إلى من كانت لي السند في رحلتي الدراسية والبحثية زوجتي الغالية

إلى أساتذتي الذين غرسوا في حياتي الجد والمثابرة والنجاح إلى كل طالب

للعلم والمعرفة اهدي هذا الجهد المتواضع

مضر

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾. لقمان: ١٢.

الحمد لله بجميع محامده كلّها، على جميع نعمه كلّها، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على رسول الله محمد خير الخلق أجمعين، وعلى آله الطاهرين، لا سيما الإمام المهدي روحي وأرواح العالمين له الفداء.

أتقدّم بخالص امتناني إلى من ساهم في وضع الأسس العلمية وتوفير الإمكانات اللازمة؛ لمنح طلّاب العلوم الإنسانية فرصة التحقيق والإبداع، وأتقدّم بجزيل شكري إلى معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف بجميع أقسامه، كوادره العلمية، إداراته، جميع أساتذته، وأساتذتي الفضلاء اللذين منحوا حياتهم لكي نصل إلى شاطئ العلم والمعرفة، والأستاذ المشرف الدكتور محمد عبد المحسن السعدون حفظه الله.

مستخلص الرسالة

تعدّ المصارف الأهلية من المؤسسات الهامة والمتصلة بالنظم الاقتصادية الحديثة؛ وذلك لما تضطلع به من دور فعّال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، يعدّها محوراً أساساً يرتكز عليه الائتمان وتمويل المشروعات التجارية والخدمية المختلفة والتي تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

وهذه المصارف حالها حال المؤسسات الأخرى تخضع للمسائلة في حال تخلّفها عن القوانين والضوابط الصادرة. وهذه الرسالة تبحث «المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية» في القوانين العراقية والمصرية والجزائرية، وتدرسها «دراسة» عميقة شاملة «مقارنة» في ظل المتغيرات المعاصرة، بأسلوب تحليل النصوص التي عالجت المخالفات المصرفية، على وفق القواعد العامة في التشريعات العراقية.

إذ إنّ القانون المنظّم للمصارف الأهلية من الوجهة الجنائية هو قانون المصارف العراقي، وحيث أنّه قد صدر من قبل سلطة الائتلاف المؤقّتة المنحلة، فهو يعاني من ضعف الصياغات القانونية وعدم الدقة في الترجمة؛ مما يلقي بضلاله على تفعيل المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية في العراق.

لذلك فإنّ القانون يتوجّب إعادة النظر فيه كمقدمة لتفعيل الموضوع محل البحث في هذه الرسالة.

وإنّ المشرّع العراقي؛ يعدّ منهجه في المسؤولية للمصارف الأهلية متأخراً عن كثير من التشريعات العربية كالمشرّع المصري، ولا سيما بعد تطوّر القطاع المصرفي الخاص وتنوع خطط التنمية التي تنوي السلطة التنفيذية تنفيذها وإنفاذها، ومثل هذا الموقف لا ينسجم مع حيوية القطاع المصرفي الأهلي وأهميّته.

فجاءت هذه الرسالة؛ لتبحث: «المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية»، في التشريع العراقي، وتدرسها «دراسة» عميقة شاملة «مقارنة»، بالتشريعات المصرية والجزائرية، في ظل المتغيرات المعاصرة، بأسلوب تحليل النصوص التي عالجت المخالفات المصرفية، على وفق القواعد العامة في التشريعات العراقية.

قائمة المحتويات

المقدمة..... ١

اولا: **التعريف بالموضوع واهميته** ١

أولاً: **بيان موضوع الدراسة**..... ٢

ثانياً: **اشكالية الدراسة**..... ٢

ثالثاً: **منهج الدراسة**..... ٣

رابعاً: **خطة الدراسة**..... ٣

الفصل الأول: **مفهوم المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية**..... ٤

المبحث الأول: **تعريف المصارف الأهلية وخصائصها وشروط تأسيسها**..... ٥

المطلب الأول: مدلول المصارف الأهلية..... ٥

الفرع الأول: معنى المصارف الأهلية لغة..... ٥

الفرع الثاني: معنى المصارف الأهلية اصطلاحاً..... ٨

الفرع الثالث: نشاط المصارف الأهلية..... ١٧

المطلب الثاني: خصائص المصارف الأهلية وتمييزها من شركات الصيرفة والبنوك..... ٢١

الفرع الأول: خصائص المصارف الأهلية..... ٢١

الفرع الثاني: تمييز المصارف الأهلية من شركات الصيرفة في العراق ٢٢

الفرع الثالث: تمييز المصارف الأهلية من البنوك..... ٢٤

المطلب الثالث: الشروط تأسيس المصارف الأهلية ٢٥

الفرع الأول: النصوص التشريعية..... ٢٥

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية الخاصة..... ٢٩

الفرع الثالث: الشروط الاجرائية..... ٣٧

المبحث الثاني: **المسؤولية الجزائية والاتجاهات في مساءلة الأشخاص المعنوية وغايتها**..... ٤٠

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الجزائية..... ٤٠

الفرع الأول: مدلول مصطلحي المسؤولية والجزائية..... ٤٠

الفرع الثاني: مدلول مصطلح المسؤولية الجزائية..... ٤٣

الفرع الثالث: الأشخاص المسؤولون جزائياً..... ٤٦
المطلب الثاني: الاتجاهات في مساءلة الأشخاص المعنوية ٥٠
الفرع الأول: الإتجاه المعارض للمساءلة الجزائية..... ٥١
الفرع الثاني: الاتجاه المؤيّد للمساءلة الجزائية..... ٥٣
الفرع الثالث: التوفيق بين المذهبين..... ٥٧
المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية تجاه المصرف الأهلي..... ٥٨
الفرع الأول: حماية المصلحة العامة ٥٨
الفرع الثاني: حماية المصلحة الخاصة..... ٥٩
الفرع الثالث: إمكان تطبيق المبادئ العامة في القانون المقارن على الشخص المعنوي ٦٠
الفصل الثاني: بعض تطبيقات المسؤولية الجزائية للمصارف الأهلية..... ٦٦
المبحث الأول: جريمة إفشاء الأسرار المصرفية..... ٦٧
المطلب الأول: مفهوم إفشاء السر المصرفي..... ٦٨
الفرع الأول: الإفشاء لغة..... ٦٨
الفرع الثاني: السر لغة ٦٩
المطلب الثاني: التنظيم التشريعي ٧٠
الفرع الأول: التشريع العراقي..... ٧٠
الفرع الثاني: التشريع المصري..... ٧١
الفرع الثالث: التشريع الجزائري ٧١
المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في السر المصرفي الممنوع إفشاءه..... ٧٢
المطلب الرابع: أركان الجريمة..... ٧٥
الفرع الأول: الركن المادي..... ٧٥
الفرع الثاني: الركن المعنوي..... ٨١
المطلب الخامس: عقوبة الجريمة..... ٨٦
الفرع الأول : العقوبة الواقعة على الاشخاص العاملين لحساب المصرف..... ٨٦
الفرع الثاني : العقوبة الواقعة على المصرف بصفته شخص معنوياً ٨٨
المبحث الثاني: جريمة غسل الأموال..... ٩٢
المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال..... ٩٥
الفرع الأول: تعريف الغسل لغة..... ٩٥
الفرع الثاني: تعريف الأموال لغة..... ٩٦

المطلب الثاني: التنظيم التشريعي ١٠٢
الفرع الأول: التشريع العراقي..... ١٠٢
الفرع الثاني: التشريع المصري..... ١٠٣
الفرع الثالث: التشريع الجزائري ١٠٧
المطلب الثالث: خصائص جريمة غسل الأموال..... ١٠٧
الفرع الأول: اعتبارها جريمة عالمية ١٠٨
الفرع الثاني: اعتبارها جريمة منظمة..... ١٠٨
الفرع الثالث: استعمالها الوسائل التقنية الحديثة..... ١٠٩
الفرع الرابع: عدّها نشاطاً مكملاً لنشاط سابق ورئيس..... ١١٢
المطلب الرابع: أركان جريمة غسل الأموال..... ١١١
الفرع الأول: الركن المفترض..... ١١١
الفرع الثاني: الركن المادي ١١٢
الفرع الثالث: الركن المعنوي ١١٥
المطلب الخامس: عقوبة الجريمة..... ١١٧
الفرع الأول: التشريع العراقي..... ١١٧
الفرع الثاني: التشريع المصري..... ١١٩
الفرع الثالث: التشريع الجزائري ١٢٤

الخاتمة..... **١٢٦**

أولاً: الاستنتاجات..... **١٢٦**

ثانياً: المقترحات..... **١٢٨**

قائمة المصادر **١٣١**

أولاً: الأطاريح والبحوث والرسائل والمذكرات..... ١٣١
ثانياً: المقالات..... ١٣٥
ثالثاً: دائرة المعارف ١٣٥
رابعاً: الدستور..... ١٣٥
خامساً: العامة..... ١٣٥
سادساً: الفقه والقانون..... ١٣٧
سابعاً: القوانين..... ١٤٥

ثامناً: اللغة والمعاجم..... ١٤٨
تاسعاً: المحاضرة..... ١٤٩
عاشراً: الندوة..... ١٤٩